

كنايات العدد (1)



مقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، ويعد .. فالغرض من دراسة كنايات العدد هو التعرف على ألفاظ هذه الكنايات ، واستعمال العرب لها ، وبيان معانيها والأحكام المتعلقة بها ، وبيان ما تتفق فيه وما تفرق فيه ، وبيان حاجتها إلى التمييز ، وحكم ذلك التمييز ، وسنبداً من هذه الألفاظ بـ(كم) ثم نشئ بـ(كأين) ونختم بـ(كذا) فنقول وبالله التوفيق :

معنى (كناية) :

الكناية في اللغة مصدر كني يكني ، وهذا الفعل يتعدى بالباء وعن ، فيقال : (كني بالشيء عن كذا) بمعنى ذكر ذلك الشيء ليستدل به على غيره ، وذلك كقول العرب : فلان طويل اللسان ، كناية عن كثرة كلامه ، وقال صاحب الكلبيات : (كل اسم وضع لعدد مبهم مثل كم وكذا ، ولحديث مبهم مثل كيت وذيت فهو كناية)⁽¹⁾ وتسميته كناية لما فيه من الستر والإخفاء .

وقد أطلق النحويون هذا الاسم على ثلاثة ألفاظ هي (كم) و (كأين) و (كذا) ، وذلك لأنها تذكر ليستدل بها على عدد غير معلوم ، ولهذا يجعلون حديثها عقب الحديث عن العدد ، وفيما يلي حديثها مفصلاً :

(1) الكلبيات لأبي البقاء الكفوي ، ص 742 .

(كم) وأحكامها⁽¹⁾

(كم) هي اسم لعدد مبهم الجنس والمقدر عند تجردها عن التمييز ، فإذا جيء بعدها بالتمييز صار إبهامها في المقدار وحده كما تقول في الاستفهامية : كم كتاباً اشتريت ؟ وكما تقول في الخبرية : كم رجالاً قابلت .

الخلافاً حول بساطتها وتركيبها :

مذهب البصريين في (كم) أنها بسيطة ، فهي اسم مفرد غير مركب وضع للكناية عن العدد ، ودليلهم على ذلك أن الأصل في الكلمات هو الأفراد ، والتركيب فرع عنه ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة .

وذهب الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي والقراء إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و(ما) وحذفت منها الألف وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال ، وصارت الكلمتان كلمة واحدة ، والأصل عندهم في نحو : كم مالك : كما مالك ؟ إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفت الألف لكثرة الاستعمال ، وسكنت الميم كما فعلوا ذلك في (لِمَ) في نحو قول الراجز : * يا فقعسي لِمَ قتلته لمه * .
والبصريون يرون أن قولهم هذا مجرد دعوى لا دليل عليها ، ولا يسلمون بجواز إسكان ميم (لِمَ) في اختيار الكلام ، بل هو خاص بالضرورة فلا يكون فيه حجة .

تقسيمها إلى استفهامية وخبرية :

تنقسم (كم) عند النحويين إلى قسمين : استفهامية ، وخبرية :

1- كم الاستفهامية : معناها : أي عدد . فمعنى (كم) عند النحويين في قولنا : كم كتاباً قرأت : أي عدد من الكتب قرأت ، فهي تستعمل في السؤال عن كمية الشيء ومقداره .

(1) انظر التصريح 2/ 279 : 281 ، والأشعوني 4/ 79 : 84 .

2- كم الخبرية : معناها : عدد كثير . فمعنى : كم رجالٍ صاحبت : صاحبت عددًا كثيرًا من الرجال وهي تستعمل عند إرادة الإخبار بالكثرة أو الافتخار بذلك .

تمييز (كم) بنوعيها :

تفتقر كل من (كم) الاستفهامية والخبرية إلى تمييز يوضح إبهامها ، وفيما يلي بيان ذلك :

أولاً : كم الاستفهامية :

يأتي تمييز كم الاستفهامية مفردًا منصوبًا كتمييز عشرين وأخواتها ، فكما تقول : قابلت عشرين رجلاً ، تقول مع (كم) الاستفهامية : كم رجلاً قابلت ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله :

ميز في الاستفهام (كم) بمثل ما ميزت عشرين كـ (كم شخصًا سما)

أي : فكما تقول : (عشرون شخصًا) تقول مع (كم) في الاستفهام (كم شخصًا سما) ، و(كم) في هذا المثال في محل رفع مبتدأ ، وشخصًا تمييز منصوب ، و(سما) جملة في محل رفع خبر المبتدأ .

واختلف النحويون حول كون تمييز (كم) الاستفهامية مفردًا ، وفي ذلك ثلاثة مذاهب :

1- مذهب جمهور البصريين : أن إفراده واجب مطلقًا ، وفي ذلك يقول أبو علي في الإيضاح : (وأما (كم) إذا كانت في الاستفهام فهي بمنزلة عدد منون ولا تبين إلا بالأسماء المفردة في قول البصريين ، وذلك نحو : كم رجلاً جاءك ؟ ولا يجوز كم غلمانًا لك؟⁽¹⁾ .

2- مذهب الكوفيين : أن إفراده جائز مطلقًا وليس بواجب ، وفي شرح التسهيل لابن مالك : (ولا يجوز جمع ميم (كم) الاستفهامية .. وأجاز ذلك الكوفيون ،

(1) الإيضاح لأبي علي الفارسي ص 239 .

وعلى مذهبه يجوز جمع تمييزها فنقول : كم شهودا لك ؟⁽¹⁾ .

3- مذهب الأخفش : أن إفراده واجب إلا إذا كان السؤال عن الجماعات فيجوز جمعه في تلك الحال نحو : (كم غلماناً لك تريد) : كم عندك من هذه الأصناف ؟ أي من أصناف الغلمان .

قال المصريح : والصحيح مذهب جمهور البصريين ، وما أوهم الجمع يحمل على الحال ، ويجعل التمييز محذوفاً ، وقال المرادي في تمثيل الكوفيين بقولهم : كم شهوداً لك : (لو سمع مثل هذا لم يكن لهم فيه حجة لصحة حمله على الحال وجعل التمييز محذوفاً)⁽²⁾ ومعناه أنه يمكن أن يكون التقدير : كم شخصاً لك حالة كونهم شهودا ، وكذا يكون التقدير في نحو : كم عبيداً ملكت : كم نفساً ملكت حالة كونهم عبيداً أي مملوكين .

وفي كلام أبي حيان ما يفيد أن بعض المتأخرين يؤيد ما ذهب إليه الأخفش ، قال في الارتشاف : (وتمييزها - أي الاستفهامية - مفرد لا جمع خلافاً للكوفيين إذ يجيزون أن يكون جمعاً .. وخلافاً للأخفش إذ أجاز ذلك إذا أردت بالجمع أصنافاً تقول : كم غلماناً لك ؟ تريد : كم عندك من هذه الأصناف ؟ وإلى هذا جنح بعض أصحابنا قال : كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع ، وإنما يكون ذلك بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص ، فأما أن يكون السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع فتقول : كم رجالاً عندك ؟ تريد : كم جمعاً من الرجال ؟)⁽³⁾ وقد مال الصبان أيضاً إلى مذهب الأخفش ، ووصف ما ذهب إليه من التفصيل بأنه تفصيل حسن ، وفسر قولهم : كم غلماناً لك بأن معناه : كم صنفاً من أصناف الغلمان استقروا لك ، فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم⁽⁴⁾ .

(1) شرح التسهيل لابن مالك 2/ 420 .

(2) توضيح المقاصد والمسالك 3/ 1335 .

(3) ارتشاف الضرب 1/ 378 .

(4) حاشيته على الأشموني 4/ 79 ، 80 .

واختلف النحويون أيضاً حول كون تمييز (كم) الاستفهامية منصوباً ، وفي ذلك ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أن نصبه لازم مطلقاً أي سواء دخل على (كم) حرف جر أو لا ، وهو مذهب بعض النحويين : فلا فرق عندهم بين : كم كتاباً اشتريت ؟ وبين : بكم جنيتها اشتريت هذا ؟

المذهب الثاني : أن نصبه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقاً حملاً على تمييز (كم) الخبرية الذي هو مجرور دائماً ، وإلى هذا ذهب الفراء والزجاج والفارسي فيجوز عندهم أن تقول : كم كتاباً اشتريت ؟ بنصب التمييز (وكم كتاباً اشتريت ؟) بجره ، ويجوز عندهم : بكم جنيتها اشتريته ؟ بالنصب ، وبكم جنيتها اشتريته ؟ بالجر ، وحملوا على ذلك قول الفرزدق :

كم عمّة لك يا جرير وخالّة فدعاءً قد حلبت عليّ عشاري

فيمن رواه بجر (عمّة) وعلى أن (كم) فيه استفهامية مقصود بها التهكم .

المذهب الثالث : أن نصبه لازم إن لم يدخل على (كم) حرف جر ، وراجع على الجر إن دخل عليها حرف جر ، ففي نحو : كم سورةً حفظت ؟ يجب نصب التمييز ، وفي نحو : بكم جنيتها اشتريت ؟ يكون نصبه راجحاً على الجر ، ويجوز الجر فتقول : بكم جنيتها اشتريت ؟ لكنه مرجوح ، والنصب أجود وأكثر ، قال الأشموني وغيره : وهذا هو المشهور ، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل عليها حرف جر ، ومرادهم بذلك قول سيبويه : (وسألته - يعني الخليل - عن : على كم جذع بيتك مبنى¹ ؟ فقال : القياس النصب ، وهو قول عامة الناس ، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (من) ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان ، وصارت (على) عوضاً منها)⁽¹⁾ ، ويستفاد من كلام سيبويه أن تمييز كم الاستفهامية إذا ورد مجروراً كان جره بـ(من) مضمرة ، وإلى هذا ذهب أكثر النحويين ، وذهب

(1) الكتاب 1/ 293 .

الزجاج إلى أنه مجرور بإضافة (كم) إليه ، ورد مذهبه بأن (كم) تأتي بمنزلة عدد مركب ، والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه فكذلك ما كان بمنزلة ، وفي شرح التسهيل لابن مالك : إضمار الحرف نص من كلامهم إلا الزجاج وحده ، فإن النحاس حكى عنه أنه كان يخفض هذا بـ(كم) ولا يحذف شيئاً ، قال ابن خروف : ولا يمكن الخفض بها لأنها بمنزلة عدد يُنصب ما بعده قولاً واحداً فيجب لما حُمِل عليه ونُزِل منزلته أن يكون كذلك ، قلت : الأمر على ما أشار إليه أبو الحسن بن خروف ، أعنى كون التمييز في نحو : بكم درهم تصدقت مجرور بـ(من) لا بكم ، فالحكم بما حكم به الزجاج ومن وافقه حكم بما لا نظير له⁽¹⁾ .

وإلى هذا المذهب المشهور أشار ابن مالك بقوله :

وأجز ان تجره (من) مضمراً إن وليت (كم) حرف جر مظهراً

ومعناه : أجز في تمييزها أن يجرب بـ(من) مضمرة إن كانت (كم) مجرورة بحرف جر ظاهر .

ثانياً : (كم) الخبرية :

تستعمل (كم) الخبرية تارة استعمال (عشرة) فيكون تمييزها جمعاً مجروراً نحو : كم رجالٍ صحبتهم ، كما تقول : عشرة رجال ، وتارة استعمال (مائة) فيكون تمييزها مفرداً مجروراً نحو : (كم امرأةٌ كانت خير عون لزوجها) كما تقول : مائة رجل ، وفي ذلك يقول ابن مالك :

واستعملتها مخبراً كعشرة أو مائة كـ(كم رجال أو مره)

وأصل (مرة) في كلام ابن مالك : (مرأة) نقلت حركة همزته إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة .

وقد علل ذلك صاحب التصريح بأن (كم) الخبرية بمنزلة عدد مفرد يضاف إلى مميزه ، فتارة يضاف إلى جمع كالعشرة فما دونها ، وتارة إلى مفرد كالمائة

(1) شرح التسهيل لابن مالك 419/2 .

فما فوقها ، فاستعملت (كم) بالوجهين إجراء لها مجرى هذين الضربين ، فنحو :
 كم رجالو جاءوك ، مثل : عشرة رجالو جاءوك ، ونحو : كم امرأة جاءتك مثل :
 مائة امرأة جاءتك ، وإفراد هذا التمييز أكثر وأفصح من جمعه ، وليس الجمع
 بشاذ كما قال بعضهم ، قال ابن هشام ومعه المصريح : الأفراد أكثر في الاستعمال ،
 وأبلغ في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم أن الجمع على نية معنى الواحد ،
 فـ (كم رجال) على معنى كم جماعة من الرجال ، ودخل في المفرد ما يؤدي
 معنى الجمع نحو : كم قوم صدقوني⁽¹⁾ .

وتوجيه جر التمييز مع (كم) الخبرية فيه قولان :

القول الأول :- وهو قول الجمهور - أنه مجرور بإضافة (كم) إليه حملاً
 لـ (كم) على ما هي مشابهة له من العدد ، وهذا القول هو الصحيح كما قال
 الأشموني .

القول الثاني : أنه مجرور بـ (من) مقدرةً قبله ؛ لأن (من) يكثر دخولها على
 تمييز (كم) الخبرية فجاز إضمارها لدلالة الحال عليه ، وهذا القول للفراء ، ونقل
 عن الكوفيين ، ونقله بعضهم عن الخليل ، والمعلوم أن ما لا تقدير فيه أولى مما
 فيه تقدير ، فقول الجمهور أولى .

ومن شواهد مجيء تمييز (كم) الخبرية جمعاً مجروراً قول الشاعر :

كم ملوك بآد ملكهم ونعيم سوقة بادوا

و(كم) فيه مبتدأ ، خبره جملة (باد ملكهم) و(ملوك) مجرور بإضافة (كم)
 إليه ، و(نعيم) معطوفة على (ملوك) بتقدير مضاف أي : وكم ذوي نعيم ، وسوقة
 بدل منه .

ومن شواهد مجيئه مفرداً مجروراً قول الشاعر :

وكم ليلة قد بتها غير أثم بناحية الحجلين منعمة القلب

(1) التصريح 280/2 .

وقد ذكر المرادي وغيره أن شرط جر تمييز (كم) الخبرية أن يكون متصلاً بها كما في تلك الأمثلة والشواهد ، فإن فصل بينهما نصب حملاً على تمييز (كم) الاستفهامية ، ويكون نصبه واجباً إن كان الفصل بجملة كما في قول القطامي :

كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أجتمل
والإقتار : الافتقار ، وأجتمل : أذيب الشحم .

وكذا يجب نصبه إن فصل عن (كم) بظرف وجار ومجرور معاً كما في قول زهير بن أبي سلمى :

تؤم سنائنا وكم دونه من الأرض محدودباً غارها

فإن كان الفصل بينهما بظرف فقط أو بجار ومجرور فقط كان نصبه راجحاً لا واجباً نحو : كم في البيت صلاةً صليت ، وكم عندك طعاماً أكلت ، ومع اتفاق النحويين على أن الجر مع الفصل بالظرف والجار والمجرور مرجوح اختلفوا حول جواز الجر في الاختيار إلى ثلاثة أقوال :

الأول : أنه لا يجوز في الاختيار بل هو خاص بالشعر ، وهو قول جمهور البصريين ، ومن شواهد في الشعر قول أنس بن زنيم :

كم بجود مقرفٍ نال العلا وكريمٍ بخله قد وضعه
وقول الفرزدق :

كم في بني بكرين سعد سنيذ ضخم الدسيعة ما جد نفاع
وقول ذي الرمة :

كم دون مية موماة يهال لها إذا تيممها الخريتُ ذو الجلد

الثاني : أنه يجوز في الاختيار ، وهو مذهب الكوفيين ، فعلى مذهبهم يجوز أن نقول : كم في البيت صلاةً صليت ، وكم عندك طعامٍ أكلت ، بجر التمييز في المثالين مع الفصل بالجار والمجرور في الأول وبالظرف في الثاني .

الثالث : أنه يجوز في الاختيار إن كان الجار والمجرور أو الظرف الفاصل بينهما ناقصاً وإلا فلا نحو : كم بك مأخوذاً جاءني ، وكم اليوم جائع أتاني ، وهذا قول يونس ، ومراده بالناقص من الظرف والجار والمجرور ما كان غير مستقر ، وهو الذي يظهر في الكلام متعلقه كما في المثالين .

هذا ، وقد ذكر سيبويه أن بعض العرب ينصب ميمز (كم) الخبرية مع الاتصال حملاً لها على (كم) الاستفهامية ، وهي لغة حكيمة عن تميم ، والصحيح على هذه اللغة أنه يجوز فيه أن يكون مفرداً وأن يكون جمعاً كحاله إذا كان مجروراً⁽¹⁾ .

ومن الشواهد المشهورة لـ(كم) الخبرية قول الفرزدق:

كم عمّة لك يا جرير وخالّة فدعاءً قد حلبت علي عشاري

وهذا البيت يروي بجر (عمّة) و(خالّة) فتكون (كم) فيه خبرية ، ومعناه : كثير من عماتك وخالاتك من جملة خدمي ، وجر (عمّة) فيه واجب لتحقيق شرطه وهو اتصاله بـ(كم) .

لكن البيت يروي أيضاً بنصب (عمّة) و(خالّة) المعطوف عليه ، ولهذا النصب توجيهان : الأول : أنه ورد على اللغة المذكورة المحكية عن تميم وهي التي تنصب ميمز (كم) الخبرية مع الاتصال حملاً لها على (كم) الاستفهامية ، فتكون (كم) على تلك اللغة خبرية كما كانت في رواية الجر .

والثاني : أن (كم) في البيت استفهامية ، والاستفهام فيه تهكمي ، والمعنى : أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمني فقد نسيت ، وعلى هاتين الروايتين تكون (كم) مبتدأ ، وجملة (قد حلبت) خبره ، وأفرد فيه الضمير حملاً على لفظ (كم) أو التاء في (حلبت) للجماعة ؛ لأن (عمّة) و(خالّة) في معنى عمات وخالات .

كما وردت رواية للبيت برفع (عمّة) و(خالّة) المعطوف عليه ، وعليها يكون رفع (عمّة) لكونه مبتدأ وإن كان نكرة ؛ لأنه وصف بالجار والمجرور (لك)

(1) انظر توضيح المقاصد والمسالك 3/ 1340 .

وبـ(فدعاء) محذوفة مدلول عليها بالمذكورة ، كما حذفت (لك) من صفة حالة مدلولاً عليها بـ(لك) الأولى ، وخبر المبتدأ (قد حلبت) ولا بد من تقدير : (قد حلبت) أخرى ؛ لأن المخبر عنه حينئذ متعدد لفظاً ومعنى فهو نظير : زينب وهند قامت ، و(كم) في هذه الرواية في محل نصب على المفعولية المطلقة أو على الظرفية الزمانية وتقديرها : حلباً أو وقتاً ، والتميز محذوف : أي كم حلباً أو كم وقتاً .

ما تتفق فيه (كم) الاستفهامية مع (كم) الخبرية :

ذكر النحويون أنهما يتفقان في ستة أمور :

الأول : أنهما اسمان يكتنى بهما عن عدد مجهول الجنس والمقدار .

الثاني : أنهما مبنيان على السكون ، فالاستفهامية بنيت لتضمها معنى حرف الاستفهام ؛ والخبرية لشبهها بها ، وقيل : حملاً لها على (رب) ، وفيهما شبه وضعي من الحرف وهو وضعهما على حرفين ، واختصاص بنائهما بالسكون ؛ لأنه الأصل في البناء .

الثالث : أنهما يفترقان إلى مميز لإيهامهما وكونهما كناية عن عدد مجهول .

الرابع : أنهما يجوز حذف مميزهما إذا دل عليه دليل خلافاً لمن منع حذف تمييز الخبرية ، فيجوز أن يقال لمن يذكر شراءه للكتب : كم اشتريت ، وتقول في الخبرية : كم أكلت على تقدير : كم طعام .

الخامس : أنهما يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر ، ومثال تقدم المضاف : كتاب كم عالمًا أو عالم قرأت ، ومثال تقدم حرف الجر : بكم جنيتهاً أو جنيتهاً اشتريت ، وفي كم كتاباً أو كتابٍ اطلعت .

السادس : أنهما على حد واحد في وجوه الإعراب ، فـ(كم) بقسميها إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة نحو : بكم دزهم اشتريت ؟ وابن كم رئيس صحبت ؟ وغلأم كم رجل عندك ؟ وعلى كم فقير تصدقت أرجو الثواب ، وابن كم شهيد في سبيل الله أحسنت إليه ، وإن لم يتقدم عليها حرف

جر أو مضاف كانت منصوبة في ثلاث صور ، ومرفوعة في خمس صور ،
ومحتملة للرفع والنصب في صورة واحدة .

أما صور النصب فهي :

- 1- أن تنصب على أنها مفعول مطلق نحو : كم ضربةً ضربت .
- 2- أن تنصب على أنها ظرف نحو : كم يوماً صمت ؟
- 3- أن تنصب على أنها مفعول به ، وذلك إذا وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله
نحو : كم رجلٍ ضربت ، وكم تعطي زيدا .

وأما صور الرفع فهي :

- 1- إذا لم تكن كناية عن مصدر ولا ظرف ولم يلبها فعل نحو : كم رجل في الدار .
- 2- إذا لم تكن كناية عن مصدر ولا ظرف ووليها فعل لازم نحو : كم رجل قام .
- 3- إذا لم تكن كناية عن مصدر ولا ظرف ووليها فعل رافع ضميرها نحو : كم
رجلٍ ضرب عمرا .
- 4- إذا لم تكن كناية عن مصدر ولا ظرف ووليها فعل رافع سببها نحو : كم
رجلٍ ضرب أخوه عمرا .
- 5- إذا لم تكن كناية عن مصدر ولا ظرف ووليها فعل متعد أخذ مفعوله نحو كم
رجلٍ ضرب زيد عمرا عنده .

وهي في هذه الصور الخمس في محل رفع على الابتداء .

وأما الصورة التي تحتمل فيها الرفع والنصب فضابطها : ألا تكون كناية عن
مصدر ولا ظرف ويليها فعل متعد أخذ مفعوله وذلك المفعول ضمير يعود عليها
نحو : كم رجلٍ ضربته ، فيجوز فيها حيثئذ أن تكون في محل رفع على الابتداء
وهو الأرجح ، ويجوز أن تكون في محل نصب على الاشتغال فيكون الناصب
لها فعلاً مقدراً يفسره الفعل المذكور .

الأمور التي تفترق فيها (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية :

ذكر النحويون أنهما يفترقان في تسعة أمور :

الأول : أن الاستفهامية لا تدل على تكثير ، والخبرية للتكثير خلافاً لابن طاهر وتلميذه ابن خروف .

الثاني : أن الخبرية تختص بالزمن الماضي كـ(رب) بجامع التكثير فيهما ، فلهذا لا يجوز : (كم غلمان سأملكهم) كما لا يجوز : (رب غلمان سأملكهم) ؛ لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف ، ويجوز في الاستفهامية : كم كتاباً ستشتره ؛ لأن الاستفهام لتعيين المجهول .

الثالث : أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية فإنه لا يحتملها ، وبناء على ذلك يتوجه إلى المتكلم بالخبرية التصديق والتكذيب لأنه مخبر ، والإخبار يحتمل الصدق والكذب ، بخلاف المتكلم بالاستفهامية لأنه منشئ ، والإنشاء لا يحتمل الصدق والكذب .

الرابع : أن الكلام مع الخبرية لا يستدعى جواباً بخلافه مع الاستفهامية فإنه يستدعى جواباً ، وبناء على ذلك نقول : إن المتكلم بالاستفهامية يستدعى جواباً من المخاطب لأنه مستخبر ، بخلاف المتكلم بالخبرية لأنه مخبر ، والأجود في جواب الاستفهامية أن يكون إعرابه على حسب موضعها في الإعراب ، ولو رفع مطلقاً لجاز ، فإذا قيل : كم كتاباً اشتريت فالأجود أن يكون الجواب مثلاً : ثلاثة بالنصب بتقدير : اشتريت ثلاثة ، ويجوز الرفع فتقول : ثلاثة ، وهو خير لمبتدأ محذوف مفهوم من المقام ، والتقدير : المشتري من الكتب ثلاثة ، وكذا إذا قيل : بكم جنه اشتريت الثوب ؟ تقول في الجواب : ثلاثة بالجر وهو الأجود ، ويجوز فيه الرفع فتقول : ثلاثة ، بتقدير : المشتري به ثلاثة .

الخامس : أن الخبرية يجوز العطف عليها بـ(لا) فتقول : (كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلاً) بخلاف الاستفهامية فإنها لا يجوز فيها ذلك .

السادس : أن المبدل من (كم) الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام لأنه خبر ، والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام فتقول : كم رجال في الدار ، عشرون ، بل ثلاثون ، بخلاف المبدل من (كم) الاستفهامية فإنه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام

لتضمنها معنى الاستفهام ، ولهذا يقال : كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ فـ(كم) في موضع رفع بالابتداء ، ومالك خبره عند سبويه ، وعند الأخفش بالعكس ، و(أعشرون) بدل من (كم) و(أم) عاطفة ، وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة ، و(ثلاثون) معطوف على (عشرون) .

السابع : أن تمييز (كم) الاستفهامية أصله النصب ، وتميز الخبرية أصله الجر .

الثامن : أن تمييز (كم) الاستفهامية يكون مفردًا لا غير ، وتميز الخبرية يكون مفردًا أو جمعًا .

التاسع : أن الفصل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز في السعة نحو : كم عندك كتابًا ؟ وكم اليوم كتابًا اشتريت ؟ ولا يفصل بين (كم) الخبرية ومميزها المجرور بالإضافة إلا في الضرورة ، وأما المجرور بـ(من) فيجوز فصله كما في قوله تعالى : ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعَيُْونٍ ﴾ .

وإلى هنا انتهى الحديث فيما يتعلق بـ(كم) من الأحكام ، وفيما يلي تطبيق لذلك في شواهد القرآن الكريم :

1- قال الله عز وجل : ﴿ سَلِّ بْنِ إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ (البقرة : 211) :

(كم) في هذه الآية : كناية عن العدد الكثير ، وهي اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول به ثان للفعل (آتيناهم) مقدم عليه ، وهي (كم) الخبرية ، والمفعول الأول هو الضمير (هم) والضمير (نا) فاعل ، و(آية) تمييز (كم) الخبرية ، وهو مجرور بـ(من) ، وكثيرًا ما يجر تمييز (كم) الخبرية بـ(من) .

2- وقال عز وجل : ﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (البقرة : 249)

(كم) هنا خبرية أيضًا كناية عن العدد الكثير ، وهي اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، وتميزها هو (فئة) وهو مجرور بـ(من) وجره بمن كثير . وخبر (كم) هو جملة (غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً) والمعنى : كثير من الفئة القليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله .

3- وقال عز وجل : ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ (البقرة : 259) :

(كم) في هذه الآية استفهامية بمعنى : أي عدد من الأزمنة ، وهي اسم مبني

على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية ، والعامل فيها النصب هو (لبثت) وقد حذف هنا تمييز (كم) الاستفهامية لدلالة الجواب عليه ، والتقدير : كم يوماً لبثت .

4- وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ ﴾ (الأنعام : 6) : (كم) هنا خبرية كناية عن العدد الكثير وهي اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم للفعل (أهلكنا) ولا يجوز أن يعمل فيها الفعل (يروا) لأن الاستفهام وما جرى مجراه لا يعمل فيه ما قبله ، وتميز (كم) هو (قرن) وقد استعمل مجروراً بـ(من) ولست مع من يجوزون أن تكون (كم) في الآية استفهامية ؛ لأن المراد فيها الكناية عن كثرة عدد من أهلكهم الله من الأقسام الكافرين السابقين ، والمعنى : ألم يعلموا أننا أهلكنا أمماً كثيرة قبلهم . وقد أجاز العكبري وغيره أن تكون (كم) في الآية في محل نصب على أنها مفعول مطلق على تقدير : كم إهلاك أهلكنا ، أو على أنها ظرف زمان على تقدير : كم أزمنة أهلكنا فيها ، فيكون التمييز محذوفاً لدلالة الكلام عليه .

5- وقال تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَمَجَاءَهَا بِأَسْنًا بَيِّنًا ﴾ (الأعراف : 4) : (كم) في الآية خبرية للتكثير ، والتقدير : وكثير من القرى أهلكناها ، وهي اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، خبره جملة (أهلكناها) ، و(من قرية) تمييز ، والضمير في أهلكناها عائد على معنى (كم) لأنها بمعنى قرى كثيرة ، ويجوز أن تكون (كم) في محل نصب على الاشتغال كما تكون كذلك في نحو : (كم رجل صحبته) فتكون منصوبة بفعل مضمرة يفسره (أهلكناها) ، ويقدر متأخراً عنها لأن لها صدر الكلام من جهة مضارعتها لـ(كم) الاستفهامية التي لها الصدارة ، ومن جهة أنها نقيضة (رب) التي تجيء للتقليل ، وهي من الأدوات المستحقة للتصدر ، وذلك من حمل النقيض على النقيض كما يحمل النظير على النظير .

6- وقال تعالى : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ ﴾ (الإسراء : 17) : (كم) في هذه الآية كناية عن العدد الكثير فهي كم الخبرية ، وهي اسم مبني

على السكون في محل نصب على أنها مفعول به لـ (أهلكننا) مقدم عليه ، وهذا الإعراب متعين في (كم) لأن الفعل بعدها متعد ، ولم يأخذ مفعوله ، وتمييز (كم) محذوف تقديره : من أهل قرن .

7- وقال تعالى : ﴿ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ (الكهف : 19)

(كم) هنا استفهامية يستفهم بها القائل عن قدر لبثهم ، ومعناها : أي عدد من الأيام لبثتم ، فهي اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية ، والعامل فيها (لبثتم) ، والتمييز هنا محذوف لدلالة الجواب عليه ، والتقدير : كم يوماً لبثتم .

8- وقال تعالى : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قُرُونٍ ... ﴾ (مريم : 74)

(كم) في هذه الآية خبرية ، لأن المعنى : كثيراً من القرون أهلكننا ، فهي كناية عن العدد الكثير ، وهي اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول به لـ (أهلكننا) مقدم عليه ، وهذا الإعراب متعين فيها لأن الفعل بعدها متعد ، ولم يأخذ مفعوله ، و(من قرن) تمييز لكم الخبرية .

9- وقال تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ ﴾

(طه : 128) فاعل (يهدي) في هذه الآية مختلف فيه فقيل : هو ضمير راجع إلى الله تعالى ، وقيل : هو ضمير راجع إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقيل غير ذلك ، ولا يجوز أن يجعل الفاعل هو لفظ (كم) لأن (كم) لا يعمل ما قبلها فيها لأن لها الصدارة ، و(كم) في هذه الآية خبرية كناية عن العدد الكثير من القرون التي أهلكت ، وهي اسم مبني على السكون في محل نصب بـ (أهلكننا) كالآية السابقة ، والتمييز هنا محذوف لدلالة الكلام عليه ، وتقديره : كم أهل قرن ، وأما قوله تعالى : (من القرون) فلا يجوز جعله تمييزاً لأنه معرفة والتمييز لا يكون إلا نكرة عند الجمهور .

10- وقال تعالى : ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً ﴾ (الأنبياء : 11)

الظاهر أن (كم) في هذه الآية خبرية لأنها تفيد التكثير ، فهي اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول به لـ (قصمنا) مقدم عليه وجوباً ؛ لأن لها

- الصدارة ، وقوله تعالى : (من قرية) تمييز لـ(كم) الخبرية ، والمعنى :
قصمنا كثيراً من القرى التي كانت ظالمة .
- 11- وقال تعالى : ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ (المؤمنون : 112)
(كم) في هذه الآية استفهامية يستفهم بها عن مقدار ووقت مكوثهم في الأرض ،
ومعناها : أي قدر من الوقت لبثتم في الأرض ، فهي اسم استفهام مبني على
السكون في محل نصب على الظرفية ، والعامل فيها (لبثتم) وتمييزها قوله
تعالى : (عدد سنين) ، وقد تقدم أن الفصل بين (كم) الاستفهامية وتمييزها
جائز في السعة والاختيار .
- 12- وقال تعالى : ﴿ أُولَئِكَ يَرَوْنَ إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾
(الشعراء : 7) (كم) هنا خبرية كناية عن العدد الكثير من أصناف النبات ، فهي
اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم للفعل (أنبتنا) ،
وتمييزها قوله تعالى : (من كل زوج) .
- 13- وقال تعالى : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِشَتَهَا ﴾ (القصص : 58)
(كم) هنا أيضاً خبرية كناية عن العدد الكثير من القرى المهلكة ، والمعنى :
كثيراً من القرى التي بطرت معيشتها أهلكتنا ، وهي في محل نصب مفعول به
لـ(أهلكتنا) و(من قرية) تمييز .
- 14- وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ ﴾ (يس : 31)
الظاهر أن (كم) في هذه الآية خبرية كناية عن العدد الكثير من القرون
المهلك أهلها ، فهي اسم مبني في محل نصب مفعول به لـ (أهلكتنا) مقدم ،
وتمييزها محذوف لدلالة الكلام عليه ، وتقديره : كم أهل قرن ، ولا يجوز
جعل التمييز (من القرون) لأنه معرفة .
- 15- وقال تعالى : ﴿ وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيِّ فِي الْأُولِينَ ﴾ (الزخرف : 7)
(كم) هنا خبرية كناية عن العدد الكثير من الأنبياء ، والمعنى : كثيراً من الأنبياء
أرسلناهم في الأولين ، وهي اسم مبني في محل نصب مفعول به لـ(أرسلنا) ،
و(من نبي) تمييز لها .

- 16- وقال تعالى : ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعَيُْونٍ ﴾ (الدخان : 25)
 (كم) في هذه الآية خبرية كناية عن العدد الكثير من الجنات والعيون المتروكة ،
 والمعنى : كثيراً من الجنات والعيون تركوا وهي مبنية في محل نصب مفعول به
 لـ(تركوا) و(من جنات) تمييز لها .
- 17- وقال تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً ﴾
 (النجم : 26) (كم) في هذه الآية خبرية تفيد التكثير فهي كناية عن العدد الكثير
 من الملائكة الذين لا يشفعون إلا بإذن الله ورضاه ، وهي اسم مبني على
 السكون في محل رفع مبتدأ ، وخبراً المبتدأ قوله تعالى : ﴿ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ
 شَيْئاً ﴾ والمعنى : كثير من الملائكة في السماوات لا تغني شفاعتهم شيئاً إلا
 بعد أن يأذن الله ويرضى ، وقوله تعالى : (من ملك) تمييز لـ(كم) .

■ ■ ■ ■ ■ خلاصة هذا الدرس ■ ■ ■ ■ ■

- 1- أن (كم) اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار ، والراجح أنها بسيطة لا مركبة
 وتنقسم إلى استفهامية وخبرية ، ومعنى الاستفهامية : أي عدد ، ومعنى الخبرية :
 عدد كثير ، وكل منهما يفتقر إلى تمييز يوضح إبهامه .
- 2- أن (كم) الاستفهامية يأتي تمييزها مفرداً منصوباً ، وفي كونه مفرداً ثلاثة
 مذاهب ، وكذلك في كونه منصوباً ثلاثة مذاهب .
- 3- أن (كم) الخبرية يكون تمييزها تارة مفرداً مجروراً وتارة جمعاً مجروراً ،
 والإفراد أكثر أفصح من الجمع ، وفي توجيه جره قولان ، وشرط جره أن
 يكون متصلاً بـ(كم) فإن فصل عنها ففيه تفصيل للعلماء .
- 4- أن (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية يتفقان في أنهما اسمان مبنيان على
 السكون يفتقران إلى تمييز يجوز حذفه للدليل ، وأنهما يلزمان الصدر
 ويتفقان في وجوه الإعراب ، ويفترقان في تسعة أمور أولها : أن الخبرية تدل
 على التكثير ، ثانيها : أن الخبرية تختص بالزمن الماضي ، ثالثها : أن الكلام
 مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب ، رابعها : أن الكلام معها لا يستدعي

جوابًا ، خامسها : أن الخبرية يجوز العطف عليها بـ(لا) ، سادسها : أن تمييز الخبرية الأصل فيه الجر ، سابعها : أن تمييز الخبرية يكون مفردًا وجمعًا ، ثامنها : أن الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها لا يجوز في السعة ، (تاسعها) : أن المبدل من (كم) الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام .

●●●●● أسئلة حول الدرس ●●●●●

- س1: ما حقيقة (كم) ؟ وهل هي بسيطة أم مركبة ؟ وبكم وجه ترد في الاستعمال ؟
وضح ما تقول بالأمثلة .
- س2: لماذا تفتقر (كم) إلى تمييز ؟ وعلى أي وجه يكون تمييز (كم) الاستفهامية ؟
مثل لما تذكر .
- س3: اختلف النحويون حول إفراد تمييز (كم) الاستفهامية وحول نصبه ، وضح أقوالهم في ذلك مع التمثيل .
- س4: على أي وجه يكون تمييز (كم) الخبرية ؟ وما علة ذلك ؟ وما رأي النحويين في تعليل جره ؟ وضح ما تقول بالأمثلة والشواهد .
- س5: ما حكم تمييز (كم) الخبرية إذا فصل بينه وبينها ؟ وضح ما تقول بالأمثلة والشواهد .
- س6: قال الفرزدق :

كم عمّة لك يا جرير وخالّة فدعاء قد حلبت علي عشاري

ما نوع (كم) في هذا البيت ؟ وما إعرابها على ما ورد فيه من روايات ؟

س7: ما الأمور التي تتفق فيها (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية ؟

س8: اذكر الوجوه الإعرابية التي تأتي عليها (كم) مع التوضيح بالأمثلة .

س9: اذكر الأمور التي تفترق فيها (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية موضحًا ما تقول بالأمثلة .